

-----  
.....

..... :-

.....

.....

..... :-

-----

..... :-

.....

..... :-

.....

..... :-

-----

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

جاء في قانون العقوبات .

فلا يجوز انتقاماً من المجرم في غيره من المجرم بغير موجب  
الاتهام والحكم عليه بالعقوبة المترتبة على المجرم

فلا يجوز انتقاماً من المجرم بغير موجب

الحكم ) .

لذلك لا يجوز انتقاماً من المجرم بغير موجب الحكم  
من المجرم بغير موجب الحكم بغير موجب  
الاتهام والحكم عليه بالعقوبة المترتبة على المجرم

في انتقام المجرم .

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم  
في انتقام المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم  
في انتقام المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم

الآن نحن نعلم أن المجرم في انتقام المجرم في انتقام المجرم

٢. إن المنطق القانوني السليم يتقتضي عدم الأخذ ببساطة الحق الشخصي في قضايا الاعتداء على العرض الذي يقع على من هم دون الثالثة عشرة من العمر لاز أن هذه الجرائم تتصل بالحق العام وأن المجنى عليهما فيها يترب عنده الحق العام فقط وليس أي شخص آخر .
٣. إن قرار المحكمة مشوب بقصور التعليل وخطأ في تطبيق القانون .
- لمـنـهـهـ الأـسـبـابـ يـطلـبـ المـعـذـيرـ قـبـولـ التـعـمـيرـ شـكـلـ وـنـقـضـ القـرـارـ المـعـذـيرـ
  - مـوـضـوـعاـ.
- وتنحصر أسباب التعمير الثاني بهذا يلي :-
- ==
- أولاً:- إن الأدلة المعتمدة ضد المجنى غير كافية أو مقنعة للقول بارتكاب المجنى لجرائم هنـكـ العـرـضـ المـجـرـمـ بهـ .
- ثانياً:- واستطراداً ... فإن الأدلة المعتمدة ضد المجنى قد تضمنت أسلوب إيهالية للطفلة وعدم منطقية في معالجة حـدـ جـلـ كالـمـدـعـىـ بهـ مما يشكـكـ بمصداقية الادعاء أيضـاـ .
- ثالثاً:- جـلـبـتـ مـحـكـمةـ المـوـضـوـعـ الصـوـابـ باعتمـادـ أـقوـالـ المـجـنـىـ عـلـيـهاـ الطـافـلـةـ شـهـدـ بالـحـكـمـ المـعـذـيرـ رـغـمـ ماـ اـعـتـراـهـاـ منـ تـاـلـقـ فـيـ السـيـاقـ وـالـكـيـفـيـةـ وـالـحـدـثـ علىـ صـورـهـ وـلـاضـحةـ وـجـوـهـرـيـةـ وـمـانـعـةـ منـ تـصـدـيقـهاـ أوـ الـتـوـقـ يـصـحتـهاـ .
- رابعاً:- حـانـدتـ مـحـكـمةـ المـوـضـوـعـ الصـوـابـ باعتمـادـ أـقوـالـ المـجـنـىـ عـلـيـهاـ شـهـدـ المـاخـوذـةـ عـلـىـ سـيـلـ الـاسـتـدـالـ بـكـونـهـاـ غـيـرـ قـابـلـةـ لـالـإـدانـةـ ماـ لـمـ تـكـنـ موـيـدةـ بـبـيـنةـ أـخـرىـ وـقـاـ لـمـنـطـقـ المـادـةـ ٢٥٨ـ /ـ ٢ـ مـنـ قـاـنـونـ أـصـوـلـ الـمـحاـكمـاتـ الـجزـائـرـيـةـ .
- خامساً:- جـانـبتـ مـحـكـمةـ المـوـضـوـعـ الصـوـابـ باعتمـادـ شـهـادـةـ الشـاهـدـةـ فـاطـمـةـ بالـحـكـمـ المـعـذـيرـ رـغـمـ ماـ يـعـتـريـهـاـ منـ تـرـزـيدـ يـقـدـهـاـ مـصـدـاقـيـتهاـ .







وحيث أن البيانات التي قدمتها النيابة قد أثبتت الواقعية الجرمية التي ارتكبها المتهم وهي بيانات قانونية تصلح لبناء حكم عليها فإن اعتقادها من محكمة الجنديات الكبرى وقائلتها بها لبناء حكمها المميز لا يخالف القانون ما دامت لها أصل في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومتقولاً خلافاً لها ورد بهذه الأسباب مما يتبعها .

وعن السبب السابع :-

المنصب على تحطيمه محكمة الجنديات الكبرى من حيث التنظيمات القانونية والقول أن الفعل المنسوب للمميز على فرض صحته يشكل مخالفة أحكام المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات لعدم مرافقته الافتراض الفعل أي عرف بحق المجنى عليها .

وفي ذلك نجد أن ما قام به المتهم من أفعال بحق المجنى عليها (شهد) والبالغة من العصر حوالي خمس سنوات وإقامه على المناداء عليها يوم الحادث وإدخاله إليها إلى محله عنوة وذلك بشدتها شعرها بعد أن رفضت الدخول طراغية وقيمه بتزيل بنطلونها وكسونها وملامسة قضيبه المتتصب لفرجها يشكل كافة عذصر جريمة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

وحيث أن هذه الأفعال قد خدشت عاطفة الحياة لدى المجنى عليها لكونها اسْتَطَالَتْ إِلَى عُورَةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهَا الَّتِي تَحْرُصُ عَلَى صُونِهَا وَالْأَذُورِ عَنْهَا فَتَكُونُ مَا توصلتْ مَحْكَمَةُ الْجَنْدِيَاتِ الْكَبِيرِيَّ مِنْ حِيثِ التَّنْظِيمَاتِ الْقَانُونِيَّةِ عَلَى الْفَعْلِ الَّذِي قَامَ بِهِ الْمَمْيِزِ مُوَافِقاً لِلْقَانُونِ خَلَافاً لِمَا وَرَدَ بِهَا السَّبِيلِ مَا يَتَعَيَّنُ رَدْهُ .

ثالثياً : - التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنديات الكبرى .

وعن السببين الأول والثاني :-

وحاصلهما النعي على محكمة الجنديات الكبرى بالنتيجة التي خلصت إليها من حيث استعمال الأسباب المخففة التقديرية وتغريم العقوبة نظراً لاستقطاف ولـ

الجاني لحقه الشخصي عن الجاني لأن جرائم العرض لا يملك الولي لسلطان الحق منها إذا كان المجنى عليه لا يتجاوز الثامنة عشر من عمره .

وفي ذلك نجد أن الاجتماع القضائي لمحكمة التمييز قد جرى على أن منح الأسباب المخففة التقديرية بمقدار أحكام المادة ٩٩ من قانون العقوبات وإن كانت مسألة تقديرية تستقل بها محكمة الموضوع إلا أن محكمة التمييز لها حق الرقابة على هذه الأسباب والطلال التي استندت إليها محكمة الموضوع في منح هذه الأسباب ( تمييز جزاء ١١٠٩ / ٢٠٠١ / ١٠٣٠ و ٢٠٠٢ / ١١٠٩ / ٢٠٠١ / ١٠٣٠ ) بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٩ ) .

وحيث أن محكمة الموضوع قد استعملت الأسباب المخففة التقديرية نظرًا لإسقاط ولـي المجنى عليها للحق الشخصي عن الجاني والذي يملك هذا الإسقاط بحكم ولايته عن المجنى عليها فـإن ذلك يشكل سبباً مخففاً تقديرية يجوز لها بناء عليه تخفيض العقوبة إلى الحد الذي وصلت إليه في قرارها الصادر وبذلك تكون محكمة الجنابات الكبرى قد عاللت قرارها الشأن للأسباب المخففة التقديرية تعليلاً موافقاً لأحكام المادة ٩٩ من قانون العقوبات خلافاً لما ورد بهذين السينين مما يتعمّل ردهما .

وعن السبب الثاني :-

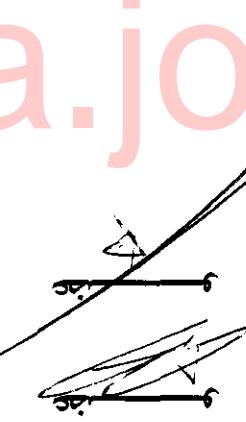
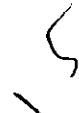
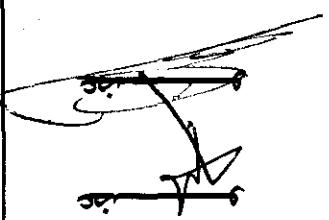
المنصب على تحفظ محكمة الجنابات الكبرى من حيث أن قرارها الصادر بمعدل تعليلاً سائغاً .

ومن الرجوع إلى الحكم الصادر نجد أنه اشتغل على ملخص الواردة في قرار الاتهام وعلى مطالبه المدعى العام ودفع المميز والأسباب الموجبة للإدانة والمادة القانونية المطبقة على الفعل المنسوب للمميز والبيئة المقدمة ومناشتها مما يجعل هذا الحكم معللاً تعليلاً سائغاً ومقبولًا بالمعنى الوارد بالمدلتين ٢٣٧ و ٢٦٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

lawpedia.jo

٢ . ٣

الدستور



٢٦

الدستور

الدستور رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١ تاريخ ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠ مارس ١٩١٣م.

بيان

بيان في شأن تشكيل مجلس وزراء في جمهورية مصر العربية وتعديل بعض أحكام الدستور